الصناعة القومية ووسائل نجاحها فى مصر

لحضرة صاحب العزة على الكردانى بك

وصفوا ثباتنا يوم العلمين بأنه ثبات حازم ، وشجاعة جديرة بالثناء . فهل هذا صحيح ؟ أعتقد أن مصر ثبات حقا يوم التقى الجيشان ، لكنه ثبات الأعزل الضعيف الهزيل ، وبعبارة أخرى ثبات الأشل ، وما كان لحى قوى سليم أن يستكين ويستسلم والقدر يدفعه إلى مصير مجهول مشئوم ، ولست أعنى — وحاشا أن أعنى — أن الأمة أصيبت فى كيانها النفسى والمعنوى بخور العزيمة والاستسلام — ولا أقول إنها كانت فى سكونها تعتمد على غيرها يحمى ذمارها ويصون شرفها — بل إن حاجتها الضرورية إلى وسائل الدفاع الحديثة جعلتها تقف موقف الجمود ، وهذه نتيجة التباطؤ والقعود فى ميدان الصناعة .

يقولون مصر بلاد زراعية — وما كنا لنجحد نعمة الله علينا ، وما حبا به مصر من خصب تحسده عليها الأمم الأخرى ، ولكن تطور المدنية الحديث ، وظهور العصر الآلى عصر الآلات الصناعية — تحدى مصر وفرض عليها من لوازم الحياة العصرية ، ما يجب أن تأخذ به ، لشدة علاقته بكيان الأمة وحياتها ، وهنا بدأ الاختلال فى الحساب فأصبح الدخل غير واف بتحقيق هذه الضرورة ، وتضخم رقم الواردات من السلع المصنوعة ، ووجب تسديد قيمتها فكيف يكون السداد ؟ طبعا مما نملك وننتج . وهل نملك غير الأرض وما تخرج ؟ ! بدأ يجرى السداد بجزء من محصول الأرض وكلما زادت قيمة السلع الواردة زاد فى مقابلها مقدار المحصول الصادر — يقابل ذلك نقص مطرد فى القدر المتبقى لطعام الشعب ، وسارت الأمور على هذا المنوال ، حتى أصبح جزء مهم من الأرض مخصصا لزراعة القطن مثلا . كل ذلك ولم يستنبط مورد جديد للانتاج ، ولم تتنوع مصادر الإيراد القومى إلى الحد الذى يعيد التوازن .

وزاد اختلال الميزان تكاثر السكان بسبعة أضعاف تقريبا فى الأراضى المنزرعة ، فبعد أن كان يخص من الفلاح الواحد فى سنة ١٨٩٧ واحد وعشرون قيراطا تقريبا هبط نصيبه منها ، واطرد الهبوط ، حتى بلغ عشرة قراريط فى سنة ١٩٣٧ — يزيد هذا ويزيد ضيقا به ، أن عدد الزارعين الأجراء (فلاح الأجرة) ارتفع من ٦٦٠ ألفا فى سنة ١٩٢٧ إلى مليون و٤٥٧ ألفا فى سنة ١٩٣٧

وأدهى من ذلك ، أن الأرض وهى عماد الثروة الوحيد ، تخرج من كيانها من أيدى المصريين بمقادير كبيرة ، فقد انتزع الأجانب بكل وسيلة مساحة كبيرة ، بلغت ٤٠٣ آلاف فدان فى سنة ١٩٣٩ ، ثم صعدت إلى ٨٠٤ آلاف فدان فى سنة ١٩٤٠ ، ثم قفزت إلى ٤١٤ ألف فدان فى سنة ١٩٤١ ، وهذا يعادل ٩ ٪ تقريبا من مجموع مساحة الأراضى المزروعة فى سنة ١٩٤١ — وفى حضرات القراء أن يرصدوا هذا فى حساب ، ورصيد الديون الثقيلة لهم على الأراضى المرهونة .

لا — إن الأمر أخطر من ذلك وأمر — فياليتنا مع اختلال الميزان بين الدخل والمنصرف قد حصلنا على الكفاية من ضرورات الحياة : غذاء ، ولباسا ، ودواء .

حدثنا المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل بك فى محاضرة ألقاها فى المؤتمر الرابع للاتحاد الملكى للجمعيات الطبية المصرية فى مايو سنة ١٩٣٩ — فقال إنه والدكتور صالح حلمى كبير أطباء وزارة المعارف بحثا مقدار سوء التغذية بين أطفال المدارس الابتدائية الأميرية بالقاهرة فوجدا أن ٧٠ ٪ من أولئك التلاميذ مصابون إصابة واضحة بسوء التغذية . وأنه بالرجوع إلى احصاءات القرعة العسكرية فى مصر اتضح أن نحو ١٧ ٪ من المقترعين يرفضون لقصر المقاس فقال — وهذا نتيجة سوء التغذية فى الصغر وعلاوة على ذلك فان ٦٠ ٪ من الباقين يرفضون لعيوب أخرى منها سوء التغذية أيضا — فيصير عدد اللائقين ٣٣ ٪ أى الثلث — ولعله جائز أن يقال : إن المتقدمين للقرعة من الفقراء . وأغلبهم من الفلاحين المعرضين أكثر من غيرهم للأمراض المتوطنة — فماذا يقال عن صحة طلاب الجامعة يوم اتضح لدى فحص المتطوعين منهم للخدمة العسكرية فى سنة ١٩٣٨ — أن ٩٠ ٪ منهم غير لائق لقصر المقاس المقرر — إنه لحادث "مزعج" رهيب .

بل هناك ماهو أفدح فى باب ماأصاب الحصاد الانسانى فى مصر من نتائج الجوع المهلك والفقر المدقع — فالدكتور ابراهيم شوقى يقول إن ٤٥ ٪ من أطفال القاهرة الذين لم يبلغوا الحول الثانى من عمرهم مصابون بالكساح — وظهر أن عدد الوفيات بالسل فى مصر يتراوح بين ٢٠ و٣٠ ألفا سنويا — ومعنى هذا أن بالبلد من المسلولين عددا يتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف . وتدل الإحصائيات الحديثة على أن نسبة المصابين بمرض البلاجرا من المصريين تتراوح بين ٣٠ و ٦٢ فى المائة ببعض القرى المصرية .

ومن سوء الطالع أن سنة ١٩٣٧ سجلت إحصاء يدل على مبلغ ما أصاب عددا كبيرا من مواطنيكم من الفاقة المقرونة بالحرمان الشنيع — هذه الإحصائيات — وهى الأرقام التى لا تقبل الجدل تقول :

إن ٢,٥ مليون من المصريين يعيشون بايراد يقل عن ثلاثة جنيهات فى الشهر .

وأن ٤ مليون يعيشون بإيراد أقل من جنيه واحد فى الشهر .

« ١,٦ « « « « ستين قرشا فى الشهر .

هذه ثمانية ملايين أوتزيد من أبناء الأمة يطوون بعض الأيام والليالى جوعا لا يحصلون على الكفاف — وقد أشار المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل بك الى بحث أجرى حديثا فى سنة ١٩٣٧ ، دل على أن الغذاء الكافى للانسان يتكلف وقتئذ ما يأتى :

٢٥٦ قرشا للرجل البالغ فى الشهر .

٢٨١ « لرجل وزوجته فى الشهر .

٣٣٥ « لزوجين وطفل فى الثانية من العمر فى الشهر .

٤١٣ « لزوجين وطفلين ، أحدهما فى الثالثة ، والآخر فى الخامسة من العمر .

فكيف حال أولئك التعساء ، وقد عز منال العيش على الموسرين اليوم ، وماذا حل بهم من الضنك . بعد أن أكل الغلاء الشحم واللحم ؟ ! وإنا لا ندرى هل ترجع الحال لماضيها ومتى يكون ذلك ؟ الواضح أننا على الحالين باقون على الفقر ، والجوع ، والعرى والمرض ، والسكوت على هذه الحال ، فضلا عما ينسب للصلح الاجتماعى من تهمة التقصير وعار العجز والقصور ، قد يحادث حدثا إجتماعيا خطيرا ، فان لكل دائرة محورا تدور عليه إن شرا فشر وإن خيرا فخير والمرء بما يقدمه من الأعمال ، وحوادث التاريخ حافلة بالعظات والعبر . على أن إهمال الدهماء وترديهم فى الجوع والفقر من العوامل التى تهز كيان المجموع بأسره .

* * *

لم تعدم مصر ولا تعدم اليوم رجالا يقدرون الحال قدرها وأسبابها وأخطارها وعلاجها. وما كان طلعت حرب إلا طليعة هؤلاء الرجال يوم قام مبشرا راعيا للصناعة القومية ، فكان جهاده فاتحة الجهاد فى سبيل توفير الرزق للمصريين ، وكفاه جزاء وفخرا خالدا ما ذكره خليفته الدكتور حافظ عفيفى باشا فى إحدى محاضراته حيث قال عن شركات النسيج التى أسسها طلعت حرب إن عدد موظفيها بلغ ١٠٠٥ يتناولون مرتبات سنوية قدرها ٢٧٢ ألف جنيه أى ما يعادل ٢٧٠ جنيها سنويا للموظف الواحد. وإن عدد عمالها بلغ ٣١٨٠٠ عامل مجموع أجورهم ١,٢٧٠,٠٠٠ جنيه فى السنة أى ما يعادل ٤٠ جنيها سنويا للعامل الواحد.

وقد كان للحرب الماضية أثر عظيم فى تحويل الجهود إلى الصناعات القومية . وهى وإن لم تزل وليدة حديثة العهد ، فان المستقبل يبشر بالخير بدليل ما نشرته مصلحة عموم الإحصاء فى يناير سنة ١٩٤٣ عن إحصاء قامت به وتناول كافة المنشآت الصناعية الكائنة بمصر فعلا فى يونيو سنة ١٩٤٢ — فوجدتها قد بلغت ١٠٣,٣٥٩ مصنعا — ويعمل فيها ٢٨٤,٥٨٤ عاملا — ثم اختارت عينات متالية بلغ عددها ربع مجموع هذه المنشآت — فوجدت أن متوسط أجر العامل فى المنشآت الصناعية — خلال الأسبوع الأول من شهر يناير سنة ١٩٤٣ قد بلغ ٨٢ قرشا فى الأسبوع ، أى ما يعادل ٤١ جنيها تقريبا فى السنة .

ما كان ذلك إلا أول القطر، وما كان ذلك إلا بشائر الفوز فى الجهاد، فحق لنا الاعتداد والثقة بالنفس ، والتفاؤل والإيمان بمستقبل الصناعة القومية ، وحق علينا أن نشتد منا العزائم وتقوى القلوب ، وتشمر السواعد ، وأن نقيم المصانع فى طول البلاد وعرضها .

يحق لنا أن نؤمن بمستقبل الصناعة المصرية — فأغلب ما يلزمها من العناصر — إن لم يكن كلها — متوفر فى مصر ، ومن الممكن أن نفعل ما يفعله الغير فنسد النقص بالاستيراد وبالتبادل بما ننتج من المواد الأولية .

فالمـال — وله المقام الأول : لا يصح أن تغرنا وفرته فننسينا صعوبة توجيه أصحابه وإقناعهم بصواب استثماره فى الصـناعات ، وتهيئة كل أسباب الأمل السليم لهم بتحقيق ربح يناسب إقدامهم ورضاهم بتوظيف أموالهم فى منشئات جديدة عليهم بالنسبة للزراعة أو المبانى .

وقد آن الأوان ، وستدعو الحاجة قريبا ، إلى إنشاء بنك صناعى يمول الصناعات ، على أن يراعى فيه ، تبسيط إجراءات المعاملة ،مع الاحتفاظ بالضمانات المناسبة ، كما نرجو أن يتجه رأى أولى الأمر الى وجوب تعـديل الضرائب المقررة على الأرباح الصناعية — خصوصا فى المستقبل القريب — حتى يقبـل المـال على الصناعة فتنمو ، ويزيد بنموها مجموع ما تدفعه من الضرائب أضعافا .

وأما عن المواد الأولية — فمن الحكمة أن يتجـه النظر فى مبدأ الأمر ، إلى ما تنتجه البلد من زراعتها ، وما تخرجه من مناجمها ، وليس هذا ولا ذاك بالقليل فى الوقت الحالى بل يفيض منها الكثير فيصـدر إلى الخارج ، لتموين المصانع الأجنبية هـذه المواد يجب العمل سريعا على إنشاء المصانع لاستهلاكها محليا وسنرى كم من الفـوائد يعود على الزراعة بتوفير الاستهلاك المحلى لمختلف المحاصيل الزراعية ، وتمهيد الطريق لحل مشكلة تعـدد المحصولات ، وحينئذ تزيد غلة الفدان ، ويغو الانتاج الزراعى مقـدارا وقيمة، ولا يخفى علينا ما فى تعدد المحاصيل من ضمان للزارع ضد مواسم البوار ، وهبوط أسـعار المحاصيل الرئيسية من حين الى حين . وعلاوة على ذلك سترون أن الصناعات القومية سوف تقـدم للزراعة كثيرا ممـا تحتاجه من آلات وكيمائيات بأسعار مخفضة وفى ذلك تيسير لا يستهان به لحل مشكلة أخرى من مشاكلنا الزراعية ، ألا وهى تخفيض نفقات الإنتاج . سنرى أن الصـناعات القومية ستكون للزراعة سندا ودعامة وعميلا مستديمـا. يأخذ منها ويعطيها وأكثر من هذا سيكون لانتشار المصانع فى الأقاليم والمزارع، بجوار ما يلزمها من الخامات الزراعية، سيكون لذلك شأن عظيم فى رقى المجتمع الريفى وتهذيبه، ورفع مستوى العيش فيه .

ولكن لن يتيسر تبادل الخامات والسلع بين المزارع والمصانع، ولا بين المصانع ومختلف أنحاء البـلاد ، لن يتيسر ذلك على نطاق علمى اقتصادى واسع المدى إلا بالعناية من الآن بانشاء شبكة من الطرق والسكك الصالحة لوسائل النقل الحديثة . تصل الى كل مصنع وكل قرية . بل وكل مزرعة . ولن أترك هـذه المناسبة تمر من غير أن ألفت الأنظار الى باب مفتوح على مصراعيـه لاسـتغلال المـال وهو النقل البارد والتخزين البارد ، وكلاهمـا ضرورى من البداية ، لتبادل المحصولات والمنتجات القابلة للفسـاد ، التى لو تيسر عرضها بمقادير تتناسب والطلب ، لأمكن زيادة الانتفاع بهـا والاحتفاظ بأسـعارها بعيدا عن

التقلبات العنيفة وبقطع النظر عن مزايا ذلك للمستهلك العادى فان الصانع لا يمكنه أن يخاطر بانشاء صناعة تقوم على مادة من المواد الأولية لا يستقر سعرها ضمن حدود معقولة .

علينا أن نعنى باعداد وسائل النقل والتخزين البارد فكلاهما ضرورى لمستقبل الصناعات الزراعية بوجه الخصوص — وقد كان ولا يزال لهذا النقص أكبر الأثر فى تأخر صناعة الجبن مثلا وغيرها من منتجات الألبان .

أما الآلات الصناعية ، فعلينا باستيراد معظمها على الأقل فى البداية كما فعلت اليابان وغيرها من الأمم ؛ ولو علمنا بما يصنع فى مصر اليوم من آلات وجهازات . رغم المصاعب القائمة — ورغم حداثة العهد ، لعجبنا وازددنا ثقة بالمستقبل يوم يخرج الحديد من أسوان .

وأما الوقود والكهرباء ، فلدينا البترول ومساقط المياه ، ولا أظن ، بعد كل ما جرى على خزان أسوان أن يتأخر العمل فيه وفى غيره من ينابيع الكهرباء .

وفى مصر مصدر طبيعى عظيم للحرارة لم يخطر على بال الكثيرين ، هو حرارة الشمس وأعتقد عن يقين وخبرة عملية ، أن سيكون لها فى مستقبل الصناعة المصرية شأنا عظيما .

وأما العقول المدبرة ، من الفنيين ورجال الحسابات والإدارة العامة فينقصنا للمستقبل والحاضر منهم الكثير ، أولهم المهندس الكيمائى ، وقد ظهرت حاجتنا الشديدة اليه فى الوقت الحالى ، ونشكر الحكومة إذ فطنت للأمر ، فأنشأت أقساما صناعية خاصة بكلية الهندسة ولكنا نرجوها التوسع والتوسع فى هذا الباب .

فالمهندس الكيمائى يحمل العبء الأكبر ، من وقت التصميم المبدئى للمصنع . ثم يراقب سير الآلات والجهازات ، ويعمل على صيانتها . وعليه يتوقف جانب كبير من العمل على زيادة الإنتاج إلى الحد الأقصى ، وتخفيض نفقاته إلى الحد الأدنى ، وكلاهما أساس لنجاح الصناعة . ولا أغالى إذ أكرر رجائى للحكومة بزيادة الاهتمام سريعا باعداد المهندسين الصناعيين والمهندسين الكيمائيين ، ونصيحتى للشباب أن يقبلوا على دراسة هذه المهنة فالمستقبل لهم ، وعلى أكتافهم سوف يقع العبء الأكبر فى نهوض الصناعة القومية .

ونرجو الحكومة ، مزيدا من العناية بالنظم ومواد الدراسة فى معاهد التجارة والمحاسبة . وللوصول إلى النجاح فى هذه المهمة المعقدة أشير على القائمين بها أن يختاروا بعض المصانع ليمثل مختلف الصناعات القائمة فى البلاد ، وليشرفوها بزيارتهم ، وليستطلعوا عن كثب مختلف ما يجرى فيها من الأعمال الحسابية والإدارية — ولا ننسى الأعمال الخاصة بالاعلان والدعاية —

وعندئذ يعلمون بوجه التحقيق نوع الطراز المطلوب من الشباب وأقترح — لسد الحاجة المستعجلة — أن تنظم دراسات ليلية لخريجي مدارس التجارة والمحاسبة وحملة البكالوريا وغيرهم لزيادة معلوماتهم وصلاحيتهم للأعمال المطلوبة. ولنذكر أن الغرض الذي نصبو اليه هو تمصير الادارة وضبط الحسابات في المصانع القومية، وفتح أبوابها للشباب على مصراعيها، ولن أترك الفرصة تمر دون أن أشيد ببادرة تبشر بتحقيق الآمال، هي عدول الشباب عن التمرغ في تراب الميري، وقد خلعوا التقليد البالي وشمروا عن ساعد الجد واتجهوا أفواجا، بحماسة، نحو الأفق المترامي نحو ميدان العمل الحر الفسيح؛ إني لأراهم جند الطليعة، يتقدم الجيش قادما وراءهم من غير شك يغزو الميدان لجهاد ذودا عن استقلال البلاد الصحيح، فواجب علينا وأمانة في عنقنا لهم أن نحسن تدريبهم ونوفي إمدادهم بأحدث أسلحة العلم والخبرة.

وأما الأيدي العاملة — فلا يحق لنا أن نغتر بوفرتها وازديادها باطراد، إنما يهمنا النوع قبل العدد: للكفاية من صحة وتهذيب وعلم. فلقد أصبح العلم ضروريا لكل شيء ولكل عمل. هذا عصر العلم يا سادة لن يستقيم فيه أمر من الأمور لادخل للعلم فيه، ولقد تقدم العلم واتسع وتشعب ونما، وامتدت جذوره الى أساس كل أمر من الأمور يقوم على أساس سليم صحيح. حتى في المأكل والمشرب والملبس، حتى المشي في الشارع وعبور الطريق بأمان، لا بد لنا من تعليم العمال وتدريبهم وتلقين كل فريق منهم نظم العمل وقواعد المهنة، ويجب السير حثيثا في محاربة الأمية والقضاء عليها، فهي عار ولعنة، قبل أن تكون عقبة كأداء في سبيل النهوض بالسواد الأعظم في الشعب، ولا بد من العناية بصحة الجسم من الصغر حتى ينمو صالحا للعمل والإنتاج السليم.

نعم. لا بد قبل النهوض بالصناعة من البدء بتغيير حال العمال الراهنة إنا لا نباهي، ومن الجهل والعار أن نباهي برخص اليد العاملة في هذه البلاد فمن الجهل والخطأ في الحساب أن نظن اليد الرخيصة رخيصة حقيقة في الإنتاج. ومن العار والألم للنفس أن يعمل إنسان طول النهار وجزاؤه أجر غير كاف لطعام الإنسان.

وقد أدرك من سبقونا في ميدان الصناعة أن صلاح المصانع مرتبط بصلاح العمال. وأن هناء العمال بارتفاع مستوى الأجور عائد على المصانع بالربح في النهاية، فان نفقات الزيادة في الأجور تسدد بالكامل وزيادة. من زيادة العامل كفاية وتدريبا وإخلاصا وجدا في العمل وعناية بالمواد ورفقا بها، هذا درس تعلمه غيرنا بثمن باهظ من الخسائر والشقاء والآلام، فلنعتبر به، ولنأخذه عنهم رخيصا سهلا، ولنعلم العمال واجباتهم، ما لهم وما

عليهم ، ولندربهم على مختلف الحرف والمهن ، ولنهذبهم ولنرفع من مستوى الثقافة فيهم . واجبنا أن نبادر بكل هذا لنجهز للمستقبل جيلا جديدا من العمال والعاملات ، مليا من العلل مدربا فى مختلف المهن والحرف — ليكون جديرا بأن يرتفع أجره إلى المستوى اللائق الجدير بالإنسان .

أما وقد رأينا . أن لوازم الصناعة القومية متوفرة متيسرة ، إذا ما نهضت الهمم والعزائم ، فلننظر فى أمر تصريف المنتجات الصناعية — يصح و يكفى ألا نذهب بعيدا فنحن بسوق بلادنا أولى ونحن أدرى بحاجاتها ، ونحن أجدر بالفوز بها ما دام الإتقان رائدنا ، والصدق والاخلاص فى القول والعمل . وهناك البلاد العربية شرقا وغربا ومصر عزيزة فى قلوب العرب وتربطها بهم روابط وثيقة قديمة العهد ونحن أولاد عمومة ، زملاء فى اللغة والعادات ، فهل يصعب أو يتعذر أن نتعاون فى ميدان الاقتصاد والمبادلة إن هى إلا خطوة نخطوها باخلاص وحسن قصد فنصل إلى أسواقهم كما وصلنا إلى قلوبهم من قبل .

وسيكون العالم بعد الحرب إلى عدة سنوات تجيء فى حال قحط أو شبه قحط منهمكا فى تعمير الخراب ، مشغولا بتضميد الجراح ، سيرحب العالم بما ننتج وسوف ننتج من المصنوعات الغذائية خاصة .

المستقبل للصناعة المصرية ، وشواهد الحال تبشر بحسن المستقبل فالشعب صقلته المحن ، فإن صدق الظن ، وصح الأمل ، فيالهناء مصر والمصريين ، و يا لفخر الملك الشاب ، و يا لمجده ، يوم تسود الصناعة فى عهده المبارك ، ويتلاشى ظل الفاقة والجوع والعرى والجهل والمرض ، يومئذ تتم آية الله ، يومئذ يحق لمصر أن تنتسب إلى أسلافها العظام ، و يومئذ يحق لمصر أن تتبوأ مكانتها بين الأمم العاملة على هناء الجنس البشرى .